مراحل تطور العلاقات الصينية – الإسرائيلية

د. عامر سليمان زريبة

مستخلص البحث:

لعل من أبرز الأدوار الإسرائيلية لتهديد أمن المنطقة العربية وأمن دولها هو السعي الحثيث لإقامة علاقات استراتيجية مع القوى الكبرى التي ترتبط بمصالح في المنطقة العربية، بما يسمح لها بالتحالف معها ومحاولة تطويعها لخدمة مصالح إسرائيل، ومن بينها الصين.

وكما هو معروف تاريخيًا ظلت العلاقات بين الصين وإسرائيل غائبة تمامًا حتى قرب أواخر السبعينيات، بل كانت هناك نظرة عدائية متبادلة بين الطرفين، سواء لأن الصين كانت تميل تقليديًا إلى تأييد العرب، الغرماء التقليديين لإسرائيل، سياسيًا وعسكريًا خلال سنوات القطيعة هذه، ولأن الأخيرة كانت طوال هذه السنوات، وهي تقريبًا سنوات الحرب الباردة، جزءاً من شبكة الدفاع الغربي في مواجهة الشيوعية عقيدة الصين أنذاله.

المقدمة:

مع بروز المصلحة الصينية – الإسرائيلية الأمنية الاقتصادية المشتركة، والتي دفعت باتجاه دعم العلاقات بين الطرفين، سواء للرغبة الصينية في امتلاك تكنولوجيا عسكرية متقدمة تسهم في تدعيم قوتها كقوة كبرى كما ترغب، أو للرؤية الإسرائيلية التقليدية التي ظلت ملازمة عقيدة إسرائيل الصهيونية والتي تنطلق من أهمية إقامة علاقات مع القوى الدولية الكبرى القائمة أو التي يتوقع صعودها مستقبلاً، إلى جانب الرغبة في إضعاف النفوذ العربي في منطقة الشرق الأوسط، لتظل إسرائيل صاحبة التفوق فيها، لذا فقد تدعمت العلاقات بين الطرفين باتجاه التقارب بصفة خاصة منذ انتهاء الحرب الباردة وزوال القطب الشيوعي وتركيز الدول على تحقيق مصالحها الوطنية كأساس لما ترتبط به من علاقات مع الدول الأخرى، بعد أن احتلت الأيديولوجيا ومحاولة نشر الأفكار مكانة لا يستهان بها في خريطة العلاقات الدولية.

أهمية البحث:

أهمية الصين كفاعل دولي يتزايد نفوذه ويتصاعد دوره على الساحة الدولية، إلى درجة التنافس مع القطب الأوحد، الولايات المتحدة الذي ظل مهيمنًا على الأوضاع الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة، ومرشح بقوة ليلعب دورًا بارزًا حال تشكل نظام دولي متعدد الأقطاب، في ظل الضعف

الذي أصاب هذا القطب مع دخوله حربين فاشلتين في العراق وأفغانستان تزايد معهما السخط الدولي على السياسات الأمريكية، لاسيما بعدما ضرب الاقتصاد العالمي أزمة طاحنة بسبب هذه السياسات.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى توضيح العلاقات الصينية – الإسرائيلية بما تشمل عليه من عوامل للتقارب بين الطرفين وأشكاله، حيث أن لكل نظام سياسي في العالم مجموعة من العوامل والأهداف التي تحدد سياسته الخارجية، حيث لا يمكن لأي نظام أن يعمل بمعزل عن هذه العوامل النابعة ببيئته الداخلية والإقليمية والدولية خلال عملية صنع سياسته الخارجية، كما لا يمكنه تجاهل الأهداف من وراء صنع سياسة معينة.

المشكل البحثي:

تتمثل المشكلة البحثية في محاولة الوقوف على مدى تأثير التقارب الصيني – الإسرائيلي وذلك في ضوء إتباع الصين نهج البحث عن المصلحة في علاقاتها مع الدول كبديل عن نهج العلاقات الطبيعية الذي كانت تتبعه منذ خمسينيات القرن الماضي والذي بني عليه أساس علاقاتها مع العرب، حيث دعمت الرؤية العربية في الصراع العربي – الإسرائيلي، وعلى الجانب الآخر سعي إسرائيل لاستغلال التغير في السياسة الخارجية الصينية لتحقيق المصالح الإسرائيلية وتقليل الدعم الصيني للقضايا العربية، **وارتباط بذلك يحاول البحث عن إجابة على تساؤل رئيسي مفاده: إلى أيّ مدى يؤثر التقارب بين الصين وإسرائيل منذ نهاية الحرب الباردة عام 1991؟ وما أهداف التقارب الصيني – الإسرائيلي لكل من الطرفين؟ وما دلائل التقارب الصيني – الإسرائيلي؟**

فرضية البحث:

إثبات فشل السياسة العربية التي اتجهت إلى التحالف مع الولايات المتحدة على حساب حلفائها القدامى، وعلى رأسهم الصين، مما أدى إلى تقارب تل أبيب مع بكين، وبعد أن كانت الأخيرة تمثل أحد عناصر الإضافة إلى القوة العربية، اتجهت بتقاربها مع إسرائيل إلى احتمال أن تصبح مصدر تهديد لأمن المنطقة العربية.

منهجية البحث:

سيعتمد البحث بالأساس على منهج صنع القرار، وينظر منهج صنع القرار إلى النظام السياسي، سواء النظام السياسي الداخلي أو الدولي أو النظم الإقليمية الغربية، باعتبارها ميكانزم أو

آلية لصنع القرارات، كما ينظر إلى السياسة بوجه عام على أنها عملية صنع قرارات. ويشير صنع القرار إلى التفاعل بين المشاركين في السياسات العامة كما أنه يتركز على الاختيار من بين الحلول البديلة.

وينطبق هذا المنهج على البحث في الجانب الذي يتعلق بقرار التقارب الصيني – الإسرائيلي.

ويعتبر "مورتون كابلان" رائد منهج النظام الدولي في تحليل العلاقات الدولية، ويقوم هذا المنهج على مفهوم النظام وتطبيقه على العلاقات بين الدول ويسعى هذا المنهج إلى اكتشاف الأنماط المتكررة بشكل منتظم للعلاقات بين الدول، وذلك حتى يمكن بناء تنظيم فكري للمعلومات المتعلقة بظواهر العلاقات الدولية.

تقسيمات البحث:

في هذا البحث سنحاول إلقاء الضوء على التقارب الصيني – الإسرائيلي من خلال الآتي:

المطلب الأول: عوامل التقارب الصيني – الإسرائيلي.

المطلب الثاني: الأهداف الصينية والإسرائيلية من التقارب.

المطلب الثالث: ملامح التقارب الصيني – الإسرائيلي.

المطلب الأول: عوامل التقارب الصيني – الإسرائيلي:

يمكن القول بوجود العديد من العوامل النابعة من البيئة الداخلية والإقليمية والدولية المحيطة بكل من الصين وإسرائيل دفعت الجانبين ومهدت لهما الطريق لاتخاذ قرار التقارب بينهما، وذلك كالتالي:

أولاً: عوامل تتعلق بالجانب الصيني:

1- داخليًا:

أ- تزايد حجم السكان:

يمثل حجم السكان في الصين (22%) من سكان العالم، ويقدر بحوالي مليار وأربعمائة مليون نسمة، وتتوقع الدراسات السكانية أن يبلغ بحلول عام 2025م حوالي مليار وخمسمائة وتسع وستين مليون نسمة. ومن المشاكل التي رافقت وترافق الزيادة السكانية في الصين مسألة الطلب على الغذاء خاصة الحبوب، فمن المتوقع أن يصل حجم الطلب عليها مع بداية العقد الثاني من الألفية

الثانية 550 مليون طن، وفي عام 2030م سيصل الطلب الكلي إلى 640 مليون طن. إذًا مسألة إنتاج الحبوب هي إحدى القضايا الاقتصادية التي تواجه النمو السكاني الكبير في الصين، مما يؤثر على سياستها الاقتصادية المرتبطة بهذا الطلب. علاوة على ذلك، هناك مشكلة مدى توافر المياه العذبة لسكان الريف، فقد أشارت العديد من الدراسات إلى أن ثلث سكان الريف لا ينعمون بالمياه العذبة بحيث تتم معالجة (20%)، كذلك فإن (97%) من سكان الريف يفتقرون إلى شبكات الصرف الصحي والبنى التحتية الأخرى (العزي، 1999، 23).

وبذلك نجد أن الضغط السكاني وفقد البيئة الطبيعية وتضاؤلها المتواصل والمشاكل الناجمة عن كافة أبعاد الواقع السكاني في الصين، جعل الحكومة تفرد حيزًا كبيرًا من سياستها وبرامجها نحو الآثار الناجمة عن التزايد السكاني وضغطه المتواصل للحصول على الحد الأدنى من حقوقه، ومن ثم اتجهت الصين للتعاون الاقتصادي والزراعي مع إسرائيل للاستفادة من تجربتها في هذا المجال من أجل زيادة إنتاجية الأراضي الزراعية وتحلية المياه وغيرها من التكنولوجيا الحديثة (العويمر، 2004، 17).

ب- صعود التيار الإسلامي:

على مدار فترات طويلة استمرت السياسة الخارجية الصينية الهادئة والمدروسة بعناية، حيث ظلت تتمسك بمبدأ عام التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ومبادئ التعايش السلمي الخمسة المعروفة وفي مقدمتها: حل النزاعات بين الدول بالطرق السلمية، وأن الدول صغيرها وكبيرها متساوية وقد اكتشفت أن هذا المبدأ يعصمها ويحميها من الاشتراك في متاعب دولية تشغل الغرب وتستنزف جهده وما تكسبه عداء أنظمة وشعوب، خصوصًا في الدول النامية حيث أخذت الصين تملأ المساحات التي ينسحب منها الغرب مثل السودان، كما بدأت إسهاماتها في حل المشاكل الدولية المتبقية من القرن العشرين مثل النزاع العربي- الإسرائيلي، وقد ظل هذا الاتجاه تياراً غالباً لا ينازعه أحد بها في منتصف السبعينيات عندما بدأ بعض الأكاديميين والاستراتيجيين ينادون في مقالات ودراسات خجولة بأهمية إعادة النظر في سياسة الدولة الخارجية تجاه الولايات المتحدة والغرب بصفة عامة ومن ثم إفساح المجال أمام صعود التيار الإصلاحي بها (أبو الوفاء، 2008، 30).

ويمكن القول إن جذور التيار الإصلاحي في الصين تعود إلى نهاية حقبة الثورة الثقافية والذي نشط خلال الفترة من أواخر سبعينيات القرن العشرين إلى 1989م، حيث حقق نجاحاً ملحوظاً في الأعوام (1984–1989م)، وتواكب ذلك مع الاتجاه الداعي لإصلاحات اشتراكية رأسمالية بخصائص صينية، مما يدعم أطروحاته المنادية بالمزيد من الاقتراب من الدائرة الغربية حيث التكنولوجيا التي تحتاجها الصين والأسواق، وقد ساعد هذا التيار تولي الرئيس "دينج شياوبينج" للسلطة عام 1978م والذي قرر الاندماج في النظام العالمي وإتباع سياسة الباب المفتوح عبر الانفتاح الخارجي مع كل من اليابان والولايات المتحدة والغرب وإسرائيل كوسيط للانفتاح على الغرب.

ووفقاً لرؤية هذا التيار، فإن الصين القديمة التي كانت قليلة الاعتماد على العالم الخارجي لم تعد موجودة، فالصين الجديدة مرتبطة بالعالم بشكل لا فكاك منه في مصيرها واقتصادها وسياستها الجديدة ورفاهيتها وقدرتها على حل مشاكلها الداخلية والولايات المتحدة هي القوة الرئيسية في قيادة العالم وعلى الصين أن تبحث عن مساحة للتعاون الاستراتيجي معها ومن هنا كان صعود التيارات والرؤى التي تنادي بإقامة تحالفات استراتيجية مع إسرائيل في سبيل التقارب مع العالم الغربي والحصول على تكنولوجيته وأساليب تقدمه، لتتمكن الصين في النهاية من لعب دور أكبر في العالم وتبني قوة عالمية ذات ثقل أكبر في النظام الدولي ولم تكن هذه التيارات من الممكن أن يسمع صوتها إلا في ظل الزخم الذي اكتسبه التيار الإصلاحي الذي ربط بين التنمية الداخلية وانفتاح الدولة الخارجي (أحمد، 2008، 71).

ج- التحول من دولة مصدرة للبترول لدولة مستوردة له:

ظلت الصين في عام 1992م واحدة من الدول المصدرة للنفط، إلا أن هذا الحال قد تغير بشكل جذري نتيجة للنمو الاقتصادي والصناعي الكبير، حيث شهدت خلال الفترة من (1990م–1993م) نسبة نمو وصلت إلى (13%)، الأمر الذي دفعها في هذا العام إلى استيراد 70 مليون طن من النفط الخام لتتحول من بلد مصدر للنفط إلى بلد مستورد لهذه السلعة الاستراتيجية الهامة، ليقفز استيرادها إلى 70 مليون طن من النفط الخام في عام 2000م، ثم إلى 127 مليون طن في عام 2005م، ثم إلى 145.18 مليون طن في عام 2006م ليقفز إلى 160 مليون طن في عام 2007م (أبو الوفا، 2008، 44).

وفي أعقاب حرب الخليج عام 1991م تزايد النفوذ الأمريكي في تقرير السياسة النفطية في منطقة الخليج العربي، ونتيجة لحاجة الصين المتزايدة لنفط بسبب التوسع في الصناعات التي تعتمد على مشتقات لنفط، بدأت في التقارب مع إسرائيل بسبب انتقال ورقة النفط إليها، فضلاً عن أنها حليفة الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة وتجريد العرب لأنفسهم من أهم سلاح لديهم، وبهذه السيطرة الأمريكية على مقدرات النفط العربي والتحكم بأسعاره، تكون قد حرمت الصين أو شكلت ضغطاً عليها في مجال استيراد النفط العربي، وبذلك تضع الولايات المتحدة يدها على الورقة الرابحة في مسيرة التنمية والتطور الصيني، مما كان له أكبر الأثر على توجهات بكين في سياستها الخارجية تجاه إسرائيل (تسيانج، 2005، 22).

2- إقليمياً:

أ- تزايد خطر تايوان على أمنها:

لن تتمكن القوات الصينية في الغالب في حال مواجهتها مع تايوان من إحداث أثر قوي وفعال فيما يخص هذه المواجهة مع إقليم تعتبره الصين إقليماً متمرداً، ويدل على ذلك ما أشار إليه المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن من أن الصين تتفوق عدداً وعدة، بينما تتفوق تايوان تقنياً وتكنولوجياً، حيث بلغ عدد القوات المسلحة الصينية ثلاثة ملايين مزودين بتسعة آلاف دبابة وأكثر من 18 ألف قطعة مدفعية وترسانة كبيرة من الصواريخ التكتيكية والباليستية، ويضم سلاح جوها أكثر من ثلاثة آلاف مقاتلة وقاذفة وغالبيتها من الأجيال القديمة (عبد الحي، 2000، 185).

أما تايوان فيبلغ عدد قواتها المسلحة 376 ألف مقاتل يرتفع عددهم إلى مليونين عند التعبئة العامة، وتمتلك 700 دبابة أمريكية من طراز "إم – 48 وإم – 60"، بالإضافة إلى أكثر من 1300 قطعة مدفعية متنوعة، وتمتلك كذلك أسطولاً بحرياً من 210 سفينة تضم أربع غواصات و18 مدمرة و18 فرقاطة و100 زورق صاروخي و12 كاسحة ألغام وعدداً من سفن الدعم والتموين والإنزال البري، ويتألف سلاح جوها من 53 مقاتلة وقاذفة تشكل الطائرات الأمريكية الصنع "إف – 5 تايجر" العدد الأكبر منها، إضافة إلى طائرات طراز "إف – 16" تفوقاً كبيراً على الطائرات الصينية، مما يضمن للقوات التايوانية سيطرة جوية شبه كاملة، كما أن لدى تايوان شبكة دفاع جوي قوية ومتطورة تضم صواريخ أرض – جو أمريكية طراز "هوك" و"تشابرال" و"هيركوليز"، بالإضافة

إلى ست بطاريات "باتريوت" تؤمن لها دفاعاً فعالاً ضد الطائرات على ارتفاعات شاهقة، وهو ما حد بالصين لإقامة علاقات مع إسرائيل لتحديث جيشها بأحدث الأسلحة (ميتكيس، 2006، 11).

ب- تقليل التعاون الإسرائيلي – الهندي:

لا يتسم تاريخ العلاقات الصينية – الهندية بقدر كبير من الود، حيث يتنازع البلدان على مناطق حدودية، وحدثت بالفعل اشتباكات عسكرية بين الجانبين عامي 1962م، 1987م، ورغم اتفاقيات الهدنة التي وقعت بينهما عام 1987م، إلا أن درجة الثقة منذ انتهاء الاشتباكات لا تزال محدودة.

وعلى الجانب الآخر، تتميز العلاقات الإسرائيلية – الهندية بدرجة كبيرة من التقارب خصوصاً العلاقات العسكرية، حيث تتوسع الهند في استيراد الأسلحة من إسرائيل، كما أن الأخيرة قامت بتزويد الهند بالسلاح أثناء صراعها مع الصين عام 1962م، ومن ثم تسعى بكين من خلال تنامي علاقاتها مع تل أبيب إلى تقليل خطر العلاقات الاستراتيجية بين الأخيرة والهند بالنسبة لها (مخيمر، 1992، 260).

3- دولياً:

أ- انهيار الاتحاد السوفييتي:

شكل انهيار الاتحاد السوفييتي مطلع التسعينيات من القرن العشرين نقطة فاصلة في تطور النظام الدولي، وارتبط ذلك بعدد كبير من التداعيات والنتائج التي مست مباشرة معادلات التوازن بين القوى الكبرى، والدور القيادي للولايات المتحدة الأمريكية في العالم، ولم تكن الصين بعيدة عن هذه التغيرات حيث جاهدت قدر الإمكان في توظيف الفرص التي نشأت نتيجة هذا الانهيار، وسعت إلى التعامل مع الحقائق الدولية الجديدة بدرجة عالية من المرونة وساعدها نموها الاقتصادي على تحقيق الكثير من أهدافها المعلنة والتي على رأسها: استيعاب الضغوط السياسية التي مورست عليها بغية تطوير نظامها السياسي، ونشر حقوق الإنسان وفي نفس الوقت تعظيم دوريها الإقليمي والدولي (الحسيني، 2008، 69).

وقد تمثل إدراك الصين للتغيرات الدولية في التسعينيات من القرن العشرين وما بعدها في عدة عناصر، فمن ناحية أدركت أن سقوط الاتحاد السوفييتي مثل فرصة وتحدياً في آن معاً، ومن ناحية أخرى أتاح قيام بيئة استراتيجية جديدة سواء في آسيا أو في العالم ككل، فقد ارتبط بانهيار

الاتحاد السوفييتي انزواء الكثير من الضغوط السياسية والمعنوية والأمنية التي كانت مرتبطة بوجود، وقاد ذلك إلى انزواء احتمالات قيام مواجهة عسكرية صينية – سوفييتية بسبب الحدود، كما غاب احتمال وقوع حرب بين العملاقين الدوليين، ومن هنا كان هناك تحسن ملحوظ في البيئة الاستراتيجية الأمنية للصين بشقيها الإقليمي الآسيوي المباشر أو العلمي الكوني، وهو ما خفف عبء الدخول في سباق إجباري للتسلح، وأتاح لها التركيز في لعب دور أقوى وأكبر في العالم والعلاقات الدولية (الدسوقي، 2008، 16).

وهكذا نرى أن سقوط الاتحاد السوفييتي كنتيجة لسياسات الانغلاق على الذات وتخلف البيئة الاقتصادية والانخراط في سباق للتسلح عالي التكلفة، أثبت من وجهة نظرها صحة سياستها الخاصة بالانفتاح الاقتصاد على الخارج وتسريع التنمية الاقتصادية من الداخل، واتباع سياسة خارجية ذات طابع سلي.

بعبارة أخرى إن هذا السقوط أضاف للصين بعداً معنوياً يتعلق بصحة خياراتها الاستراتيجية التي بدأت في اتباعها عام 1978م، وأثبت صحة سياستها القائمة على التقارب بعيد المدى مع دول العالم الثالث جنباً إلى جنب مع تعظيم وتعزيز العلاقات مع القوى الكبرى وتوسيع مجالاتها المختلفة بالإضافة للعلاقات مع إسرائيل.

ب- توقيع اتفاقيات سلام عربية إسرائيلية:

مع بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي بدأت الدول العربية مفاوضات سلام مع إسرائيل في مدريد وتحديداً في عام 1991م، وهي المفاوضات التي تمخض عنها توقيع الفلسطينيين اتفاق "أوسلو" للسلام عام 1993م مع إسرائيل يقضي بحكم ذاتي فلسطيني إلى جانب توقيع المملكة الأردنية اتفاق سلام هي الأخرى مع إسرائيل في عام 1993م لإنهاء النزاع بينهما فيا تم تحريك مسار السلام السوري – الإسرائيلي، بالإضافة إلى زيادة أهمية العوامل الاقتصادية في مواجهة العوامل السياسية في دفع الدول العربية لتحقيق السلام من أجل التفرغ لقضايا التنمية الاقتصادية للارتقاء بالمستوى المعيشي للمواطنين العرب، مما هيأ الأجواء العربية للسعي نحو تسوية النزاع مع إسرائيل بالطرق السلمية. وقد أعطى تحسن العلاقات العربية مع إسرائيل فرصة للصين من أجل تنمية علاقاتها مع إسرائيل وعندما تفاوض العرب مع الأخيرة تفاوضاً مباشراً قدرت الصين المناسبة

والأوضاع وأسرعت في إقامة العلاقات الدبلوماسية معها، ومهد ذلك للتعاون الشامل بينهما سياسياً واقتصادياً وعلمياً وفنياً وعسكرياً (شعبان، 2000، 115).

ج- تراجع الخطر الإسرائيلي كمصدر لتهديد الأمن القومي العربي:

هناك عدة أسباب ساعدت كل من إسرائيل والصين لاختيار عام 1992م لإعلان العلاقات الدبلوماسية بين كل منهما، من أبرزها أن العرب لم يكونوا قد فاقوا بعد من الصدمة التي سببها العدوان العراقي على الكويت وانشقاق الصف العربي ما بين مؤيد ومعارض حول هذا العدوان، وحدوث خلل وتعارض جوهري في المصالح والتطلعات، بل في مفهوم الأمن القومي بين الدول العربية (أحمد، 2008، 339).

والجدير بالذكر فإن الرد الذي توقعته الصين من إعلان قيام علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل هو الصمت العربي، لأنه في هذه الحالة أثبت العراق وبشكل عملي أن إسرائيل ليست المصدر الوحيد لتهديد الأمن العربي مع الفارق بين إسرائيل والعراق، وهو ما ظهر أيضاً في تصريحات ورؤى القادة العرب حول مصادر تهديد الأمن القومي العربي.

ثانياً: عوامل تتعلق بالجانب الإسرائيلي:

1- داخلياً:

أ- السعي للارتباط بالقوى العظمى:

حرصت الحركة الصهيونية منذ نشأتها على الارتباط بقوة عظمى تساعدها على تحقيق مشروع إقامة الدولة اليهودية في فلسطين، وقد وجدت ضالتها في المراحل الأولى للمشروع في بريطانيا التي أصدرت وعد "بلفور" عام 1917م، ومن بعدها ارتبطت إسرائيل بعد إعلانها بالولايات المتحدة كضامن لأمنها وكأكبر مورد للسلاح والمعونات الاقتصادية لها، وذلك بعد إدراك قادة الصهيونية منذ منتصف الأربعينيات من القرن العشرين تجاه التغيرات المستقبلية في النظام الدولي وصعود كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي على قمة النظام الدولي (بيليد، 1986، 3).

حيث يرى الباحث أنه وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي وبروز دور الصين في النظام العالمي الجديد، اهتمت إسرائيل بتقوية علاقتها مع الصين، ودأبت في البحث عن كافة السبل التي تمكنها من دعمها وتطويرها.

ب- بناء قاعدة من الثقة مع الصين:

تحاول إسرائيل بناء قاعدة من الثقة مع الصين بعد أن ظلت العلاقات بينهما غائبة تماماً حتى قرب أواخر السبعينيات، بل وكانت هناك نظرة عدائية متبادلة سواء لأن إسرائيل كانت طوال سنوات الحرب الباردة جزءاً من شبكة الدفاع الغربي في مواجهة الشيوعية، أو لأنها كانت تقليدياً تميل إلى تأييد العرب سياسياً وعسكرياً خلال سنوات الحرب الباردة هذا، بالإضافة إلى تباعد العلاقات بين الجانبين خلال فترة الحرب دفع إسرائيل إلى الانفتاح على الدول الآسيوية التي كانت تكن العداء للصين مثل تايوان والهند، فمثلاً قدمت الهند عام 1962م وأثناء الحرب التي نشبت بينها وبين الصين بسبب النزاعات على الحدود، أسلحة انجليزية الصنع، كما ظهرت العديد من التقارير التي تحدثت عن علاقات تعاون بين الهند وإسرائيل في المجال النووي (الدسوقي، 2008، 20).

2- إقليمياً:

أ- تزايد الخطر الإيراني:

بدأ المحور الإيراني أو (الإسلام السياسي عموماً) يلعب في أوائل تسعينيات القرن العشرين دوراً أساسياً في علاقات إسرائيل الخارجية، وأضحت إيران تشكل دوراً مهماً في الجهد السياسي الإسرائيلي لاحتواء برنامجها النووي والحفاظ على تفوقها الاستراتيجي في المنطقة ومن ثم سعت لتطويق إيران عن طريق إقامة تحالفات استراتيجية مع الدول المحيطة بها (مخيمر، 1992، 266).

ب- تدعيم نفوذها آسيوياً:

على اعتبار أنها في آسيا من الناحية الجغرافية وذلك من خلال اعتراف الصين بها واستغلال ثقلها وتأثيرها في الدول الآسيوية الأخرى وقد أكدت على هذا الهدف رئيسة الوزراء السابقة "جولدا مائير"، حيث قالت: "إنه إذا أرادت إسرائيل أن تصبح دولة آسيوية فعليها أن تحظى باعتراف دول آسيوية والصين تأتي في مقدمة تلك الدول" (بيليد، 1986، 15).

3- دولياً:

أ- التجاوب الأمريكي مع الرغبة الإسرائيلية لإقامة علاقات مع الصين:

وتتلخص محددات ذلك في: ترحيب الولايات المتحدة التي تربطها علاقات وثيقة بإسرائيل أعلى من مع الصين، بالتقارب الصيني – الإسرائيلي، ويعود جذور هذا الاتجاه إلى بداية عقد

السبعينيات بعدما ازداد التفاهم بين الصين الشعبية والولايات المتحدة الأمر الذي أدى إلى زيارة وزير خارجية الأخيرة "هنري كيسنجر" لبكين عام 1971م، التي مهدت بدورها لزيارة الرئيس الأمريكي "ريتشارد نيكسون" لها عام 1972م حيث أجرى محادثات مع الزعيم الصيني "ماوتسي تونج" بغية تطبيع العلاقات، لذلك خفت حدة العامل الأمريكي ولم يعد عقبة كبرى أمام إسرائيل لتوطيد علاقاتها مع الصين وأصبحت واشنطن تبارك بصورة ضمنية خطواتها في هذا الاتجاه بعد أن كانت ترفض وبشدة هذا التقارب إذ كانت تعتبره عملاً غير ودي له عواقب وخيمة (شريف، 1994، 607).

ب- انهيار الاتحاد السوفييتي:

كان عاما 1990-1991م فاصلين في تاريخ العلاقات الدولية بمجمل تجلياتها ومظاهرها وصورها السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية والإعلامية وموقع إسرائيل منها، إذ شهدا انهيار الاتحاد السوفييتي ومنظومته الاشتراكية ممهداً لظهور نظام دولي يميل بوضوح نحو الأحادية من خلال سيطرة الولايات المتحدة على مفاصله، ومن ثم سعت إسرائيل لإعادة ترتيب أوراقها الخارجية، استباقاً لتغيرات دولية وإقليمية أو لحاقاً بها وبحثها المحموم عن فضاءات للعمل والنفوذ في المجالات الجيو-سياسية التي تعتقد أنها ستكون مؤثرة عليها ولعبها على التناقضات كما الحال بين الهند وباكستان وبحثها عن موطئ قدم على تخوم إيران وغيرها (الدسوقي، 2008، 28).

ويتضح من ذلك أن السياسة لخارجية الإسرائيلية في هذه الفترة في بناء تحالفات استراتيجية وسياسية مع الدول الكبرى الصاعدة بعد الحرب الباردة، مثل الصين وذلك بهدف الاستفادة من المناخ الدولي والإقليمي الجديد وعدم الاعتماد على تحالف استراتيجي أحادي مع الولايات المتحدة الأمريكية واستطاعت تل أبيب تحقيق ذلك، خصوصاً وأن الصين تعتبر دولة صاعدة على المستوى الاقتصادي ولديها رغبة في الاستفادة من تكنولوجيتها.

ج- تعزيز العلاقات الأوروبية – الصينية:

برز في عقد التسعينيات توجه للاتحاد الأوروبي لإقامة علاقات استراتيجية مع الصين بشكل مستقل عن الصلات التي تربط أوروبا بالولايات المتحدة والعمل على تعزيز هذا التوجه عبر عدة خطوات من بينها: إعادة النظر في مسألة الحظر المفروض على مبيعات الأسلحة للصين منذ عام 1989م، وهو ما أدى إلى تحفيز إسرائيل هي الأخرى وبقوة على المضي قدماً في توثيق عرى

تعاونها العسكري مع الصين وخصوصاً أن الولايات المتحدة ستكون عندها في موضع حرج للغاية قد يرغمها على التعامل مع أو التغاضي عن مواصلة حليفتها المدللة لعلاقتها العسكرية بالصين والاكتفاء بمراقبة تطوراتها عن كثب والعمل على محاصرتها في حال تخطت حدودها المسموح بها أمريكياً بطرق شتى (عبد الحي، 2000، 195).

المطلب الثاني: الأهداف الصينية والإسرائيلية من التقارب:

أولاً: الأهداف الصينية:

1- الحاجة للتكنولوجيا الإسرائيلية:

فالصين بحاجة إلى التكنولوجيا الإسرائيلية المتقدمة في مجالات عديدة يمكن أن تملأ فراغاً قد تواجهه بسبب التعقيدات التي تكتنف علاقاتها بكل من اليابان والولايات المتحدة وروسيا وإسرائيل في حاجة ماسة إلى سوقها الهائلة التي يمكن أن تفتح الباب واسعاً أمام صناعاتها التصديرية (شريف 1994، 612).

وقد وجدت الصين في إسرائيل نافذة لتسريب التكنولوجيا الغربية إليها، فعلى الرغم من كونها إحدى القوى العالمية المؤثرة في الساحة الدولية إلى حد كبير، فإنها لم تصل بعد إلى نقطة التكامل في قدراتها الشاملة حتى الآن ولاسيما من منظور قدرتها التكنولوجية والعسكرية.

ومن ثم عملت على تغيير عقيدتها العسكرية والتحول من النظرية الماوية المعروفة بـ"الاستراتيجية الدفاعية الضخمة" أو "استراتيجية الحرب الشعبية" إلى نظرية "الاستراتيجية الدفاعية الجديدة" وتالياً دعي جيش التحرير الشعبي إلى تبني مهمة جديدة تتعارض مع العقيدة الماوية للصراع الطويل: حرب محدودة لإنجاز انتصار عسكري حاسم وسريع باستخدام قوات مسلحة عالية التكنولوجيا في غضون أيام قليلة. وكي يتحقق هذا شرعت وزارة الدفاع الصينية في تحديث جيشها وأسلحتها بالأجهزة والأنظمة المتقدمة وابتعدت عن فكرة تعزيز جيشها من خلال الكم، واعتمدت على فكرة إيجاد جيش قوي أقل عدداً لكن أكثر ذكاء ومسلح بأحدث التقنيات العسكرية ومن ثم اتجهت لتدعيم علاقاتها العسكرية مع إسرائيل (زرنوقة، 1998، 57).

2- السعي للصعود كقوة عظمى:

ترغب الصين في تكوين نظام دولي متعدد الأقطاب تلعب فيه دوراً أكثر إيجابية والدلائل على ذلك كثيرة فقد أصبحت أكثر إسهاماً في جهود الأمم المتحدة لحماية السلم والأمن، فعلى سبيل

المثال تعاونت مع الدول الدائمة في مجلس الأمن فيما يتعلق بأزمة الخليج، وكان لها دور هام في التوصل لاتفاق دولي في كمبوديا، كذلك أصبحت الصين عضواً في منظمة "الايبك" منذ عام 1991م (هوانج، 2005، 77).

علاوة على ذلك فإن لها موقفاً إيجابياً من السيطرة على التسلح، فقد وقعت على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وشاركت في أنشطة الأمم المتحدة من أجل السيطرة على التسلح في الشرق الأوسط (زرنوقة، 1998، 80).

وبصفة عامة يمكن القول إن الصين تتبنى موقفاً إيجابياً إزاء حقيقة بناء نظام عالمي جديد، حيث دأبت قيادتها على الإشارة في مناسبات عدة إلى الاستعداد للتعاون مع كافة دول العالم من أجل إرساء أسس النظام العالمي الجديد الذي ينبغي من وجهة نظرها أن يقوم على العدل والاستقرار وحفظ السلام، بما في ذلك محاولات إصلاح الأمم المتحدة (عبد العزيز، 2001، 11).

وهكذا نرى أن الغرض الأساسي من التوجه الصيني الجديد في النظام الدولي يتمثل في توفير بيئة آمنة ومناخ مستقر على المدى الطويل من شأنهما ضمان استحقاقات تحديث الصين واستكمال مشوارها في الإصلاح الاقتصادي والانفتاح على العالم وتعزيز فرص التعاون في الخارج بما يخدم أهداف التحول. وتؤكد الرؤية الصينية كذلك على أن النظام الدولي يتجه نحو العالم متعدد الأقطاب وليس القطبية الأحادية، كما تسعى سياستها لتحقيق ذلك واقعاً، وفي إطار سعيها لتكون قطباً في النظام الدولي أقامت بكين علاقات سياسية وعسكرية مع تل أبيب سعياً وراء التكنولوجيا الحديثة والمتقدمة في الأسلحة من أجل تنمية قدراتها العسكرية لتكون قادرة على الاضطلاع بدورها الجديد في النظام الدولي.

ثانياً: الأهداف الإسرائيلية:

1- الرغبة في الانفتاح على السوق الصينية:

فإسرائيل تنظر باهتمام للسوق الصينية الواسعة والمتعطشة للسلع والخدمات المتقدمة التي يمكن لها أن تحتل فيه موطئ قدم، خاصة وأن كل المزايا التفضيلية في التصدير التي تتمتع بها حالياً مع السوق الأوروبية والأمريكية يمكن أن تزول أو تقل في حالة تحقيقها السلام مع العرب، كما أن هناك اعتقاداً واسعاً من جانبها أن السلام مع العرب لن يفيدها اقتصادياً لأن الأسواق

العربية لا تستوعب السلع المتطورة تكنولوجياً التي تنتجها، ومن ثم فإن التوجه نحو الأسواق الآسيوية الصاعدة مثل الصين تعد مكسباً حقيقياً لها (عكاشة، 2001، 102).

2- تقليل الدعم الصيني للقضايا العربية:

لم تغفل إسرائيل خطورة تجاهل علاقات الصين بأطراف عربية تطمح في الحصول على التكنولوجيا العسكرية بشتى أنواعها وعلى رأسها التكنولوجيا النووية وتكنولوجيا الصواريخ بعيدة المدى، بما يؤثر بشكل مباشر على أمنها القومي الذي يعد نقيضاً للتسلح والتقدم العسكري العربي.

والجدير بالذكر فإسرائيل كانت تسعى في جزء من علاقاتها مع الصين إلى محاصرة تعاون الأخيرة مع العرب من خلال تدعيم علاقاتها معها، وإنشاء روابط اقتصادية وعسكرية وأمنية تفرض على عدم إغضاب إسرائيل، وذلك من خلال ضبط إيقاع الصادرات العسكرية الصينية إلى أطراف معادية لها، وقد تبلورت هذه الرؤية بوضوح في إعلان "دافيد ليفي" وزير الخارجية الأسبق منذ اللحظات الأولى لإقامة العلاقات الدبلوماسية مع الصين، أن أحد أهداف هذه العلاقات بالنسبة لبلاده، هو عقد اتفاقية معها لمراقبة الأسلحة التي ترسلها إلى الشرق الأوسط وأنها بلغتها قلقها إزاء إمكانات بيع صواريخ بعيدة المدى لإيران وسوريا.

على سبيل المثال، في شهادة معدة مسبقاً لجلسة استماع عام 2003م أمام الكونجرس للمراجعة الاقتصادية والأمنية الأمريكية والصينية بشأن احتياجات واستراتيجيات الصين للطاقة، أكد "روجر دابليو روبنسون" رئيس اللجنة و"ريتشارد داماتو" نائب الرئيس، أن زحف الصين إلى الدول الغنية بالنفط ربما يشجعها على تقديم حوافز للدول المصدرة للطاقة كما فعلت في الماضي في شكل مكونات وتكنولوجيات صواريخ وأسلحة دمار شامل لتأمين تدفق طويل المدى لإمدادات الطاقة وعلى رأسها بالطبع الدول العربية (حيدر، 2007، 18).

المطلب الثالث: ملامح التقارب الصيني – الإسرائيلي:

أولاً: سياسياً:

أسفرت السياسات التي اتخذها كلا الجانبين الصيني والإسرائيلي في اتجاه التقارب إلى إعلان قيام العلاقات الدبلوماسية الكاملة بينهما في عام 1992م، وفي البيان المشترك الصادر من قبل حكومتي كل منهما بعد التوقيع على إقامة العلاقات جاء ما نصه: "أن الحكومتين الإسرائيلية والصينية وافقتا على إقامة علاقات دبلوماسية على مستوى السفراء اعتباراً من يوم 24 يناير

1992م، ووافقتا على تطوير علاقات الصداقة والتعاون بين الشعبين اللذين يعترفان باحترام بعضهما"، أعرب وزير الخارجية الصيني إثر ذلك عن ثقته بأن تؤدي هذه المباحثات إلى التعاون المثمر للطرفين.

وتضمن أيضاً أن "حكومتي إسرائيل والصين اتفقتا على تطوير علاقات الصداقة والتعاون على أساس المبادئ الدولية المعترف بها بشأن الاحترام المتبادل لسيادة كل دولة على أراضيها، وعدم قيام أي طرف بالاعتداء على الطرف الآخر، وعدم التدخل في شؤون الدولة الأخرى والمساواة والتعايش بسلام بين الشعبين (العويمر، 2004، 139).

كما اتضحت ملامح التقارب في توالي زيارات مسؤولين كل طرف إلى الطرف الآخر، وكان أولها زيارة الرئيس الإسرائيلي السابق "حاييم هيرتزوج" الذي وصل إلى بكين يوم 24 ديسمبر 1992م، حيث استقبله وزير المواصلات ومن ثم الرئيس الصيني في مبنى مؤتمر الشعب، وقد صرح لدى وصوله "إن العلاقات بين تل أبيب وبكين تتطور بسرعة ويتم التوقيع على اتفاقيات ثنائية في مجالات الثقافة والعلم والزراعة"". فيما قال الرئيس الصيني: "إن لزيارة "هيرتزوج" مغزى مهماً فيما يخص العلاقات بين البلدين وتطورها"، وذكر سكرتير الحزب الشيوعي الصيني خلال اجتماعه مع "هيرتزوج" إننا دولة متطورة ومنفتحة وتحتاج إلى التعاون الاقتصادي مع إسرائيل (شريف، 1994، 618).

وفي نفس إطار الزيارات المتبادلة قام وزير الخارجية الإسرائيلي "شيمعون بيريز" بزيارة الصين خلال الفترة من 20 – 26 مايو 1993م، والتقى نظيره الصيني الذي شدد على مجموعة من القضايا أثناء محادثاته معه لعل أبرزها: أن الصين سوف تحتفظ بعلاقاتها الطيبة مع الجانبين العربي والإسرائيلي، وهو ما يعني ضمناً الحد من بيع الأسلحة للدول العربية، وكذلك تخفيف لهجتها في نقد السياسات الإسرائيلية بالأراضي المحتلة (الأسدي، 2000، 151).

وفي 25 مايو 1998م، قام "بنيامين نتانياهو" رئيس الحكومة الإسرائيلية بزيارة الصين لمدة ثلاثة أيام تلبية لدعوة كان قد وجهها له نظيره الصيني خلال زيارة له لتل أبيب، وهي الزيارة الرسمية الثانية التي يقوم بها رئيس وزراء إسرائيلي بعد زيارة "إسحق رابين" في أكتوبر 1993م، وقد أجرى "نتانياهو" خلالها محادثات مع بعض المسؤولين في الصين من بينهم الرئيس "جيانج زيمين" ورئيس الوزراء، علماً بأنه تمكن خلال الزيارة من الضغط على الصينيين لممارسة نفوذهم على

الفلسطينيين من أجل تحقيق السلام في المنطقة، على اعتبار أن الصين هي إحدى الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، ومؤيدة لمنظمة التحرير الفلسطينية ومساندة لها (عكاشة، 2001، 109).

وقبيل زيارة الرئيس الصيني إلى إسرائيل توجه الرجل الثاني في النظام رئيس البرلمان إلى إسرائيل في نوفمبر 1999م، في زيارة تعد الأولى لزعيم صيني من هذا المستوى إلى إسرائيل، حيث أجرى العديد من اللقاءات والمحادثات مع كبار المسؤولين الإسرائيليين تركزن على الجوانب الاقتصادي والتمهيد لزيارة الرئيس "جيانج زيمين" وفي الثاني عشر من إبريل عام 2000م قام "زيمين" بالفعل بزيارة إسرائيل لمدة ستة أيام، وهي زيارة غير عادية لأكبر مسؤول صيني، إذ دلت على نضج العلاقات وعمق الوشائج بين الطرفين. ويمكن القول إن الرئيس الصيني تمكن من تحقيق أهدافها وهي: الاستعانة بإسرائيل لمقاومة أي رفض أمريكي لدخولها منظمة التجارة العالمية، حيث دخلت الصين كعضو في المنظمة اعتباراً من مؤتمر الدوحة الاقتصادي الذي عقد في دولة قطر عام 2002م (الدسوقي، 2008، 23).

وتتابعت الزيارات بين الجانبين في الفترة اللاحقة ومنها زيارة نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الإسرائيلي "شيمون بيريز" إلى بكين في 24 مارس 2001م، حيث أجرى مع نظيره الصيني محادثات مكثفة وتبادل الجانبان وجهات النظر المتعمقة حول العلاقات الثنائية وغيرها من القضايا الإقليمية والدولية المهمة محل الاهتمام المشترك (سويلم، 2005، 87).

وقد تبع زيارة "بيريز" لبكين زيارة "يانج ون تشانج" نائب وزير الخارجية الصيني لتل أبيب في عام 2002م، وفي عام 2003م قام الرئيس الإسرائيلي "موشيه كتساف" بزيارة بكين، وفي عام 2004م قام كل من وزير الصناعة والتجارة "إيهود أولمرت" ووزير الخارجية "سيلفان شالوم" بزيارة بكين وفي نفس العام قام "تانج جياشوان" عضو مجلس الدولة الصيني بزيارة إسرائيل (المرجع السابق، 2005، 90).

ولعل السمة الأبرز بعد عام 2004م كانت زيادة عدد زيارات المسؤولين الصينيين إلى تل أبيب عن زيارة المسؤولين الإسرائيليين لبكين، ويمكن إرجاع ذلك في جزء منه لاشتداد حدة الخلافات الإسرائيلية – الأمريكية حول العلاقات مع الصين إلى الحد الذي هددت به واشنطن

بقطع المساعدات عن تل أبيب ومن أبرز زيارات الجانب الصيني لإسرائيل في عام 2005م: زيارة "لي جاو شينج" وزير الخارجية الصيني و"وانج جياروية" رئيس دائرة الاتصالات الخارجية للحزب الشيوعي، و"لوي هينج خوى" نائب وزير الخارجية المبعوث الخاص للحكومة الصينية لتل أبيب هذا بينما اقتصرت الزيارات الإسرائيلية للصين على زيارة "بوريس" رئيس الإدارة العامة للخارجية (بلومينتال، 2005، 47).

أما في عام 2006م فقد زار "سوينج بي قان" المبعوث الصيني الخاص للشرق الأوسط وإسرائيل في شهري يونيو وأغسطس، ثم قام "لي يوان تشاو" أمين اللجنة الحزبية لمقاطعة "جيانجسو" الصينية بزيارة لتل أبيب و"ليوتشي" رئيس المكتب السياسي للحزب الشيوعي أمين اللجنة الحزبية لمدينة بيجينج، و"جاي جوين" مساعد وزير الخارجية الصيني جميعاً بزيارة تل أبيب. وكانت الزيارات الإسرائيلية للصين في هذا العام لقيادات إسرائيلية أعضاء في الكنيست، حيث زار كل من "خنيغابي" رئيس لجنة الشؤون الخارجية والدفاع و"ليتزمان" رئيس اللجنة المالية ورئيس تحالف الكتاب اليهودي المقدس، الصين (الدسوقي، 2008، 29).

ثانياً: عسكرياً:

لقد تجاوز التعاون العسكري بين الصين وإسرائيل كل المراحل وقطع أشواط كبيرة ومهمة حيث وصل التعاون بين البلدين إلى مستوى لم يصل إليه أي تعاون أو علاقات قائمة بين إسرائيل والعديد من الدول غير الولايات المتحدة الأمريكية لذلك يمكن القول إن العلاقات الحقيقية بين الصين وإسرائيل كانت في الميدان العسكري (زرنوفة، 1998، 61).

ويتضح من ذلك أنه قد تحققت للحكومة الصينية أهدافها من خلال التعاون العسكري مع إسرائيل حيث أصبحت الأخيرة بالنسبة لها المدخل الخلفي للحصول على التكنولوجيا الغربية منذ العزلة التي فرضت على بكين بسبب أحداث القمع التي ارتكبتها ضد الحركة المطالبة بالديمقراطية في يونيو عام 1989م والتي فرضت عليها من الدول الغربية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وشهدت الفترة التي تلت الحرب الباردة تعاونًا عسكريًا في شتى القطاعات حصلت الصين بموجبه على العديد من الأسلحة المتطورة كما حققت إسرائيل أهدافها الخاصة بالانفتاح على السوق الصينية وحصد العوائد المالية لتطوير الصناعات العسكرية الإسرائيلية.

غير أن التعاون العسكري بين الدولتين لم يبدأ مع الإعلان الرسمي عن إقامة العلاقات الدبلوماسية بينهما، بل سبق ذلك بأكثر من عقد فقد بدأ في السبعينيات ولكنه وضح وتنامى خلال عقد الثمانينيات، إذ استطاعت الصين تحديث جيشها بأحدث الأسلحة وأكثرها تطورًا من إسرائيل من أجل خدمة عقيدتها الجديدة وهي تكوين جيش أقل عدداً وأكثر تطوراً في التسليح.

وتتلخص أبرز الصفقات التي عقدها الجانبان في مرحلة الثمانينيات في:

1- صفقة تسليحية هدفت إلى تحديث الدبابات الميدانية من طراز (تي 62) السوفييتية الصنع، وفي ذلك الحين، أضاف الصينيون إلى تلك الدبابات مدافع إسرائيلية من عيار 105 ملم، كما شملت الصفقة أجهزة اتصال رادارية، ونظماً دفاعية خاصة بصواريخ جو – جو، وأجهزة إطفاء الحرائق، وأجهزة الليزر والأشعة ما فوق الحمراء للرؤية الليلية وكذلك الأنظمة الباليستية التي تعمل بالكمبيوتر لتحديد الهدف. ليس هذا فحسب بل أيضاً يقال إن الفنيين الإسرائيليين وفروا فيما بعد التكنولوجيا اللازمة لقذائف الدروع القادرة على اختراق الواجهة الأمامية للدبابة السوفييتية (تي – 72) (شعبان، 2000، 115).

2- في أواخر عام 1987م ذكرت مجلة "جينز ديفنسي ويكلي" الأمريكية المتخصصة بالشؤون الدفاعية، أن الصناعات العسكرية الإسرائيلية قامت بتجديد 9000 دبابة صينية بموجب عقد تبلغ قيمته مائة مليون دولار، مؤكدة أن الصين حصلت على تكنولوجيا صاروخ إسرائيلي جو – جو من طراز (بايثون) ليشكل أساساً في نظامها الدفاعي الجديد، كما حصلت يوجب صفقة عسكرية قيمتها مليار دولار على 54 طائرة (كافير) ودبابات (ميركافا) وصواريخ (جبرائيل) إلى جانب أجهزة الاتصال والمراقبة والكمبيوتر، وفي مقابل المعدات الإسرائيلية، قامت الصين بتزويد إسرائيل لما تحتاجه من الفحم والحديد والصلب، بالإضافة إلى معادن التيفان والغناديوم والتانتال وهي مواد مهمة لإنتاج الطائرات والصواريخ وكثير من الصناعات العسكرية (شعبان، المرجع السابق، 2000، 120).

ولكن هذا الوضع تغير في عقد التسعينيات بعد المذبحة التي ارتكبها الجيش الصيني في ميدان "تيان آن مين" عام 1989م وفرض الولايات المتحدة مقاطعة عسكرية على الصين، مما دفع بها لتجديد علاقاتها مع روسيا، وأصبحت الأخيرة المورد الرئيسي للسلاح لها، هذا بالإضافة إلى اندلاع التصعيد العسكري بينها وبين الولايات المتحدة بسبب مشكلة تايوان ما بين عامي 1995 –

1997م وكانت النتيجة تراجع طلب الصينيين للمنتجات الإسرائيلية وتصعيد معارضة الولايات المتحدة للتصعيد العسكري من إسرائيل للصين (مينيكس، 2006، 31.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن العلاقات العسكرية الصينية – الإسرائيلية بدأت بسرية تامة جداً بطلب من الصين نفسها، إلى أن تطورت مع الأيام للتحول إلى تعاون علني، حيث قامت شركة "رفائيل" لتطوير الوسائل القتالية ببيع الصين صواريخ (جو – جو) من نوع (بيتون 3) أطلقت عليها اسم (p 18)، وشركة "اليسرا" التي باعت الصين هي الأخرى أنظمة حرب الكترونية متطورة كما باعتها شركات أخرى أجهزة اتصال وأنظمة تحصين للدبابات وأشياء كثيرة أخرى (سويلم، 2005، 95).

من جهة أخرى، لم تكتف بكين بالحصول على المنتجات، بل طلبت الحصول على كافة المعلومات التقنية والتكنولوجية لإنتاج القطع، بما في ذلك تقارب التجارب، وكل المعلومات الخاصة بهذه القطع وقد تم هذا كله في سرية تامة ولكن في النهاية كشف النقاب عن هذا التعاون في أبريل عام 2001م، بعد حادثة التصادم بين طائرة التجسس الأمريكية من طراز "أدريون" التابعة للأسطول الأمريكي مع طائرات مقاتلة صينية، حيث كانت الطائرة في جولة استطلاعية على طول المضيق الواقع بين الصين وتايوان وتم اعتراضها من قبل طائرات مقاتلة صينية، وأرغمت طائرات الاعتراض طائرة التجسس ذات المحركات الأربعة إلى الهبوط في إحدى قواعدها، وبعد وقوع الحادث بفترة قصيرة كشفت صحيفة إسرائيلية عن خبر مفاجئ مفاده أن الطائرات الصينية كانت مزودة بصاروخ (جو – جو) من إنتاج إسرائيل من نوع (بيتون 3)، أعقبها نشر هذا الخبر في جميع وسائل الإعلام، مما جعل مسؤولي وزارة الدفاع الإسرائيلية في مواجهة مباشرة مع وزارة الدفاع الأمريكية وترتب على هذا الأمر عرقلة وتقليص التعاون العسكري الصيني – الإسرائيلي (سويلم، 2005، 99).

ومن أبرز صفقات الأسلحة السرية التي عقدت بين الجانبين:

1- في عام 1992م، خرج إلى حيز النفاذ أول مشروع ضخم بينهما، بقيمة 200 مليون دولار لتحويل مدفعية الدبابات الصينية من عيار 100 ملم إلى قذيفة "حيتس" المدفعية عيار 105 ملم، وقامت إسرائيل بتحديث حوالي 900 دبابة من طراز (تي / 59) القديمة لصالح الصين وزودتها بمدافع عيار 105 ملم (شريف، 1994، 611).

2- الكشف عن تطوير الصين صاروخ أرض – جو من طراز "HQ- = 61" يمكن استخدامه على متن السفن الحربية أو إطلاقه من القواعد البرية المتحركة، وقد أكدت مصادر غربية أن الصاروخ الصيني المعني يشابه إلى حد بعيد شكل إحدى قاذفات الصواريخ التي شوهدت وهي تخرج خلسة من قاعدة عسكرية إسرائيلية في منتصف الثمانينيات ومن هنا يمكن الاستنتاج بأن هذا الصاروخ قد يشتمل على بعض العناصر إسرائيلية التصميم أو الصنع وليس مستبعداً أن تكون الصين قد استفادت من برنامج صواريخ "أرض – جو" الإسرائيلية (شريف، 1994، 615).

3- في الثاني عشر من مارس عام 1992م كشفت الأوساط المسؤولة في إدارة الرئيس الأمريكي "جورج بوش الأب" بأن الاستخبارات الأمريكية اكتشفت أن إسرائيل صدرت تكنولوجيا صواريخ "باترويت" الأمريكية إلى الصين الأمر الذي مكنها من إجراء تعديلات على صواريخها الباليستية (إم – 9 / إم – 11) لمنع منظومات الأسلحة الأمريكية من اعتراضها كما كشفت الاستخبارات الأمريكية أيضاً عن دليل سري سابق من الكونجرس بأن إسرائيل قد زودت الصين بتكنولوجيا عسكرية متقدمة، وساعدتها في تطوير جيلها القادم من الطائرات المقاتلة (فانتوم) وصواريخ (جو / جو) وبرامج خزاناتها، وذكرت تقارير أمريكية أن إسرائيل طورت واحداً وستين صاروخ (أرض – جو)، وصواريخ (سي إس إس – 2) المتوسطة المدى، كذلك طورت صاروخ (رض – جو + جو / جو) نوع (بي – ال 8)، إضافة إلى ذلك قامت بتطوير حوالي 130 طائرة مقاتلة متقدمة ودروع لدبابات المعركة، كل هذه لصالح الجيش الصيني (نبيل، 2000، 30).

4- في أواخر عام 1992م تم الاتفاق بين إسرائيل والصين على إقامة مشروع عسكري مشترك حيث يتم تبادل الخبراء العسكريين بينهما، وأفادت المعلومات بأنه في إطار هذا المشروع تقدم الصين بعض الأسرار المتعلقة بالأسلحة الأمريكية والغربية.

5- اتهمت الولايات المتحدة إسرائيل في عام 1992م ببيع تكنولوجيا الصاروخ الأمريكي "باتريوت" المضاد للصواريخ وأثبت تقرير المفتش العام أن الخارجية الأمريكية تغاضت عمداً عن متابعة مشتريات إسرائيل من الأسلحة والتكنولوجيا الأمريكية، وانتقد كذلك موقف نائب وزير الخارجية الأمريكي "ريتشارد كلارك" وطلب إعفاءه من منصبه بسبب تهاونه في تحديد مدة استغلال

إسرائيل للتكنولوجيا الأمريكية بتصديرها للصين حيث كانت –أي بكين تبيع المعدات الأمريكية بعد أن تضع عليها علامة صنع في إسرائيل (بلومينشال، 2005، 48).

6- أدت الخلافات الأمريكية الإسرائيلية إلى عدم نجاح الأخيرة في عقد صفقات أسلحة ضخمة خلال عقد التسعينيات مع الصين، ففي عام 1996م وقعت الدولتان صفقة قدرت بملياري دولار وتقوم على أساس قيام الصين بشراء حوالي 8 طائرات روسية نوع (اليوشن 76)، وتقوم الشركة الإسرائيلية المملوكة للدولة (التا) بتثبيت رادارات نوع (فالكون) عليها وتقدر قيمة كل طائرة بحوالي 250 مليون دولار على أن يمكن هذا النوع من الرادارات بكين من رؤية السفن والطائرات على مجال واسع مانحًا إياها قدرة في أي نزاع يقع في بحر الصين الجنوبي أو مع تايوان.

ولكن تأخر توقيع هذه الصفقة بسبب الضغط الأمريكي الشديد على إسرائيل لرفض إتمامها إلى الحد الذي هددت فيه واشنطن تل أبيب بتقليص المساعدات العسكرية لها، وقام رئيس المؤتمر الوطني الشعبي الصيني بزيارة لإسرائيل في نوفمبر 1999م بهدف إتمام الصفقة رغم المعارضة الأمريكية لها، كما سعى الرئيس الصيني السابق "جيانج زيمين" أثناء زيارته لإسرائيل في أبريل عام 2000م لإتمام هذه الصفقة لكنه فشل، وتم إلغاؤها في يوليو من عام 2001م وقد ألغتها إسرائيل بضغط من الإدارة الأمريكية التي كانت تتخوف من احتمال استخدام تلك المنظومات ضد المقاتلات التايوانية والأمريكية في أي صراع مسلح قد يندلع مستقبلاً مع تايوان وكان الكونغرس قد هدد بالعمل على عرقلة المعونات المالية التي تحصل عليها إسرائيل من واشنطن والبالغة قرابة 2.8 مليار دولار سنوياً منها 1.8 مليار دولار معونات عسكرية وهي أعلى معونة أمريكية يحصل عليها بلد أجنبي في العالم (بلومينشال، 2005، 53).

7- أكدت صحيفة "واشنطن تايمز" في يوليو 2001م أن الاستخبارات الأمريكية رصدت سلاحاً مضاداً للرادار مصنوعاً في إسرائيل، وهو طائرة "هاربي" ضمن القوات الصينية المواجهة لتايوان وأكد مصدر بالحكومة الأمريكية أن إسرائيل قدمت هذا السلاح للصين، ووصف عملية نقله بأنها "مذهلة" لأنه سلاح رئيسي يمكن بوجوده في أيدي الصين أن يشل فاعلية الطائرات

المزودة بنظام (أجيس) الأمريكي الراداري لكشف الصواريخ الباليستية الصينية أثناء تحليقها ثم اعتراضها بالوسائل المضادة (مينكيس، 2006، 103).

وقد تصاعدت الخلافات الإسرائيلية – الأمريكية في الشأن في عام 2003م عندما قررت إسرائيل تعليق عقود تصدير السلاح للصين والتعهد للولايات المتحدة بأنها لن تبيع سلاحاً يشكل خطراً على الولايات المتحدة لكن الاتفاق لم يشمل خطة بيع الطائرات الصغيرة بدون طيار من طراز "RP" الأمر الذي تسبب في أزمة طاحنة مع الولايات المتحدة في نهاية 2004م ومن ثم فرضت الولايات المتحدة سلسلة من العقوبات على إسرائيل والتي وافقت عليها المستويات العليا في الإدارة الجمهورية للرئيس "جورج بوش الابن" الذي صدق على عقوبات ضمنية ضد تل أبيب شملت إحباط صفقات عسكرية ومشروعات مشتركة وتبادل معلومات مع الولايات المتحدة فيما يتعلق بأنظمة الأسلحة الجديدة كما قاطعت الولايات المتحدة مدير عام وزارة الدفاع الإسرائيلية، وفرضت مقاطعة على سلاح الطيران الإسرائيلي فيما يتعلق بتطوير الطائرة "JSF" وأوقفت التعاون في إنتاج منظومة المحاكاة الجديدة للجيش الإسرائيلي (سويلم، 2005، 104).

إلى ذلك أبلغت واشنطن تل أبيب بلائحة مطالب أهمها: تزويدها بالمعلومات الكاملة حول 60 صفقة أجرتها مع الصين حتى تستطيع تقدير الأضرار التي لحقت بها كشرط لرفع العقوبات فرض رقابة على بيع الأسلحة الإسرائيلية حول العالم (حيدر، 2007، 41).

ولم تستطع إسرائيل تقدير الخطورة التي توليها الولايات المتحدة لتسلح الصين، وكانت تفقد تعاطف أكبر الداعمين لها، مما اضطرها في النهاية للرضوخ والإذعان للمطالب الأمريكية ففي عام 2005م اضطرت إسرائيل لفرض رقابة مشددة على الصادرات العسكرية وحظر التجارة العسكرية مع الصين (حيدر، 2007، 48).

حيث يرى الباحث أن الأزمة سرعان ما هدأت بعد أن أذعن الإسرائيليون الذين فوجئوا بردة الفعل الأمريكية الحادة، وألغت إسرائيل الصفقة ولبت الرغبة الأمريكية في عدم التعامل مع الصين عسكرياً إلا بعد التشاور مع الولايات المتحدة ويبدو أن السبب الحقيقي في هذا الخلاف هو منافسة تجارية شرسة بين "الصناعات العسكرية الإسرائيلية" وشركات أمريكية كثيرة تضررت من اتساع حجم الصادرات العسكرية الإسرائيلية الذي يبلغ نحو 4 مليارات من الدولارات سنوياً وهو الأمر

الذي أكده رئيس الصناعات العسكرية الإسرائيلية "موشيه كيرت"، الذي شدد على أن القضية لا علاقة لها باعتبارات الأمن القومي الأمريكي، إنما هي مسألة تجارية إذ إن هناك شركات أمريكية تطالب البنتاجون بتضييق الخناق على إسرائيل لمراكمة الصعوبات أمام مساعيها للفوز بصفقات مع تركيا والشرق الأقصى.

ثالثاً: اقتصادياً:

نمت التبادلات التجارية والاقتصادية بين الصين وإسرائيل بعد الحرب الباردة بشكل كبير، وأصبحت أكثر تنظيماً وكثافة وانتقلت من التعاون السري إلى التعاون العلني بعد إقامة العلاقات الدبلوماسية الكاملة بين الجانبين في بداية عام 1992م، بما حقق الكثير من العوائد للطرفين (سلامة، 1996، 187).

ويعد مجال المعاملات التجارية بن إسرائيل والصين من أبرز مجالات التعاون بينهما فمنذ إقامة علاقات رسمية دبلوماسية بين الجانبين في عام 1992م وقع الطرفان مجموعة من الاتفاقيات التجارية الثنائية، من أبرزها: من عام 1992م، اتفاقية الملاحة البحرية والجوية في مارس عام 1994م، اتفاقية منع ازدواج الضريبة واتفاقية تشجيع وتأمين الاستثمارات في إبريل عام 1995م واتفاقية التعاون المالي في مارس 1994م (أبو الوفاء، 2008، 100).

اتفاقية التعاون في مجال البحث والتنمية الصناعية عام 2000م وأيضاً اتفاق التعاون المالي في نوفمبر 2004م، وأدت هذه الاتفاقيات المشتركة إلى تطور العلاقات التجارية بين إسرائيل والصين بشكل كبير وبموجب هذه الاتفاقيات رفعت إسرائيل القيود عن الصادرات الصينية إلى إسرائيل، وجاء ذلك بعد لقاء عقد في إسرائيل بين وزير الصناعة والتجارة مع وفد صناعي وتجاري صيني قام بزيارة تل أبيب إلى جانب إلغاء الديون القائمة على الاستيراد والتصدير بين الجانبين (أبو الوفاء، 2008، 112).

أما بالنسبة لقيمة المبادلات التجارية بين الجانبين، فقد كانت هناك زيادة مطردة في التبادل التجاري فلو نظرنا إلى عام 1996م سنجد أن قيمة التبادلات بلغت حوالي 241 مليون دولار منها 81 مليوناً قيمة الصادرات الإسرائيلية للصين، و160 مليوناً قيمة الصادرات الصينية لإسرائيل ولكن بعد ذلك زادت هذه القيمة بشكل كبير ووصلت عام 2000م حوالي 1.050 مليار دولار كان

نصيب الصادرات الإسرائيلية للسوق الصينية حوالي 330 مليون دولار في حين كانت مستورداتها حوالي 720 مليون دولار (مينكيس، 2006، 111).

وفي عام 2006م بلغ إجمالي حجم التبادل التجاري بين الجانبين 3.876 مليار دولار احتلت الصادرات الصينية منها 2.561 مليار دولار والواردات 1.314 مليار (أبو الوفاء، 2008، 109).

ويمكن القول أن التطور الذي حققته إسرائيل في التنمية أسهم في إقناع الصين بمدى تميزها في هذا الميدان، فقامت بإرسال القوة البشرية الإسرائيلية المدربة والخبرة الفنية إليها، وشجعتها على إرسال أعداد كبيرة من أبنائها للتدرب في دورات خاصة تنظمها معاهدها الفنية والتقنية داخل أراضيها، وأهم هذه الميادين الطب والتعدين والبناء والشباب والتعليم والكهرباء وتحلية مياه البحر.

وفي مقابل هذا لجأت بكين إلى استخدام الاستثمارات الإسرائيلية بها كوسيلة للتقارب مع المال اليهودي، حيث قامت بمنح المستثمرين الإسرائيليين تسهيلات واسعة للاستثمار داخلها على كافة الأصعدة وتشجيع بناء المعامل الصناعية كملكية مشتركة بينهما.

المراجع

أولاً: الكتب:

1- بيليد، يوسي، (1986م)، الثابت والمتغير في الاستراتيجية، ترجمة: وكالة المنار للصحافة والنشر والمحدود، ط1، قبرص، وكالة المنار، الصحافة والنشر المحدودة.
2- الشريف، حسين، (1994م)، السياسة الخارجية الأمريكية: اتجاهاتها وتطبيقاتها وتحدياتها، الجزء الثاني، ط1، القاهرة، الهيئة العامة المصرية للكتاب.
3- شعبان، أحمد بهاء الدين، (2000م)، الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية عام 2000، ط1، القاهرة، سينا للنشر.
4- عبد الحي، وليد، (2000م)، سليم، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي، ط1، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية.
5- مينكيس، هدى، (2006م)، الصعود الصيني، ط1، القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة.
6- هوانج، تشويي، 2005م)، الدبلوماسية الصينية: سلسلة أساسيات الصين، ترجمة: تشنج بوه رونج، ط1، بكين، دار النشر الصينية عبر القارات.

ثانياً: الدوريات:

1- أحمد، جعفر كرار، (ربيع 2008م)، تغيرات جوهرية في سياسة الصين الخارجية، دراسات استراتيجية، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، المجلد الرابع، عدد (11).

2- الأسدي، عبده، (يوليو 2000م)، العلاقات الصينية الإسرائيلية، شؤون الأوسط، عدد (96).
3- بلومينتال، دان، (أكتوبر 2005م)، إمداد الأسلحة بين الصين والشرق الأوسط، شؤون عربية، السنة الأولى، عدد (10).
4- تسيانج، جين ليانج، (أكتوبر 2005م)، الصين والشرق الأوسط، شؤون عربية، السنة الأولى، عدد (10).
5- حيدر، محمد سيف، (شتاء 2008م)، الصين وإسرائيل علاقات عسكرية متأرجحة، الدار الفلسطينية، المجلد 18، عدد (69).
6- الدسوقي، أبوبكر، (يوليو 2008م)، الدور العالمي للصين: رؤى مختلفة، السياسة الدولية، عدد (173).
7- زرنوقة، صلاح سالم، (إبريل 1998م)، الصين: التحولات الداخلية والسياسة الخارجية، السياسة الدولية، العدد (132).
8- سلامة، معتز، (أكتوبر 1996م)، الصين والولايات المتحدة جوهر الخلاف، السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، عدد (126).
9- سويلم، حسام، (أغسطس 2005م)، صفقات الأسلحة الإسرائيلية للصين واعتبارات المنافسة التجارية مع الولايات المتحدة، القدس، السنة اليابعة، عدد (80).
10- عبد العزيز، عبد العزيز حمدي، (يوليو 2001م)، قوة الصين النووية ووزنها الاستراتيجي في آسيا، السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، عدد (145).
11- العزي، غسان، (1999م)، التحولات الصينية بعد الحرب الباردة، شؤون الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، عدد (89).
12- عكاشة، سعيد، (يوليو 2001م)، مستقبل العلاقات الإسرائيلية – الصينية، السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، عدد (145).
13- مخيمر، أسامة فاروق، (إبريل 1992م)، العلاقات بين الصين الشعبية وإسرائيل، السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، عدد (108).
14- نبيل، محمد، (إبريل 2000م)، الصناعات العسكرية الصينية ومبيعاتها لدول الشرق الأوسط، السياسة الدولية، عدد (140).

ثالثاً: الرسائل العلية:

1- أبو الوفاء، هشام الشيماء، (2008م)، السياسة الصينية في النظام الدولي من 1990-2005، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة.
2- الحسيني، سنيه فيصل، (2008م)، دور الطرف الثالث في عملية السلام الفلسطينية – الإسرائيلية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة.
3- العويمر، عبد الهادي وليد، (2004م)، السياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل بعد الحرب الباردة، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، رسالة دكتوراه غير منشورة.